

الفصل السادس

التعليم

انجذبت سياسة فرنسا التعليمية في تونس منذ فرض الحماية إلى محور الروح القومية ، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستمساك بها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية ، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها ، لتمكين من إدماجها في المنصر الفرنسي .

وقد أدرك الشعب التونسي خطر هذه السياسة ، فلم يكف منذ بداية الحماية عن المطالبة بتعليم قوى أساسه اللغة العربية .

وكانت اللغة العربية هي لغة التعليم قبل الحماية ، وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة ، إلى جانب مدرسة حديثة كبرى يتلقى فيها الطلاب العلوم المصرية واللغات الأجنبية ، وهي المدرسة الصادقية .

وفي سنة ١٨٨٣ أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للاروبيين والمرب ، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها . ولم يكن للغة العربية أى حظ في هذه المدارس . وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف وقتذاك — وهو موظف فرنسي — أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لينشأوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية ، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على إدخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالمرب ، المسماة « بالمدارس العربية الفرنسية » . على أنه

لم يكن للغة العربية في بادئ الأمر حظ يذكر ، ومكثت إلى سنة ١٩٤٦ مادة اختيارية في امتحان الشهادة الابتدائية . وإذا رأينا الآن أن التعليم باللغة العربية يحتل تلك أوقات الدراسة ، فذلك نتيجة للحملات العنيفة التي شنها الشعب على السلطة الفرنسية طول مدة الاحتلال ، والاستمرار في المطالبة بجعل التعليم الابتدائي في تونس باللغة العربية .

وزيادة على ذلك فقد اختاروا للأطفال التونسيين نفس الكتب الموضوعة للأطفال الفرنسيين ، وفي هذا خطر على الناشئة إذ يتضمن توجيهها توجيهاً فرنسياً خالصاً . وبالإضافة إلى هذا كله فإن السلطة الفرنسية تسمى بمصفة عامة إلى محاربة انتشار التعليم في تونس ، فهي لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأي العام ، ولا يزداد عدد المدارس الابتدائية وأقسامها سنوياً إلا بمقتضى لا يتلاءم مع الإزدياد السنوي في عدد الأطفال البالغين سن التعليم ، حتى أن الأمية في تونس تزداد انتشاراً سنة بعد سنة . وقد قام الشعب منذ أول عهد الحماية بطالب بنشر التعليم ، وجعل ذلك في مقدمة مطالبه القومية ، وحملت الصحف التونسية منذ أول هذا القرن حملات شمواء على سياسة فرنسا التعليمية في تونس .

وكما اضطرت السلطة الفرنسية إلى إجابة رغبة الشعب إلى تعميم التعليم ، تراها تنظم إلى جانب ذلك الخطط والبرامج التي من شأنها أن تحرم الشعب من الاستفادة منه ، فعندما اشتدت حركة المطالبة بتعميم التعليم سنة ١٩٣٦ وضع م . جو مدير المعارف وقتئذ مشروع « التعليم البدوي » ، وهو يشمل تعاملاً بسيطاً لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات ، ويتاقى فيه الأطفال مبادئ اللغة العربية والفرنسية ، ثم يتلقون تعاملاً زراعياً بسيطاً ، يجعلهم صالحين لأن يكونوا « عمالاً مزارعين » . ثم ألغى هذا المشروع بعد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة .

وفي الثلاث سنوات الأخيرة عادت فوضت مشروع « مراكز التعليم الصناعي الابتدائي » ، بدعوى أن البلاد تحتاج إلى « اليد العاملة » قبل احتياجها إلى المثقفين . . . هذا في الظاهر أما في الحقيقة فقد وضعت كل هذه البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية .

ومن جملة الوسائل التي اتبعت إليها في المدة الأخيرة لتعطيل حركة انتشار

التعليم في تونس ، وضم برنامج للتعليم الابتدائي جعلت مدة الدراسة فيه طويلة ، يمتدز معها على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوي ، ولم تفعل ذلك إلا عندما اضطرت إلى وضع مشروع للمدارس الابتدائية يكون التعليم فيه باللغة العربية في السنتين الأوليتين . وقد رفض الشعب هذا المشروع رفضا باتا بزعماء هيئة نقابات التعليم التونسية . فالمدارس الابتدائية الموجودة اليوم في تونس لا تكفي لايواء جميع الأطفال البالغين سن التعليم ، وفي كل سنة دراسية يتقدم عدد كبير من الأطفال طالبين الالتحاق بالمدارس ، فيجمعون بالخيبة لعدم وجود أماكن لهم .

وإزاء هذا الحال رأى الشعب أن يعتمد على نفسه ، وأن يؤسس مدارس حرة من أمواله الخاصة ، لإشباع رغبته الملحة في الثقافة والعلم ، ولكن السلطة الفرنسية منعتهم من ذلك طيلة ثلث قرن ، ولم تسمح فيما بعد بفتح المدارس الحرة إلا بمقدار ضئيل ، وهي تضع العراقيل المختلفة في وجه من يطلب فتح مدرسة حرة ، ويبقى طلبه في دواوين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول ، حتى أنه في سنة ١٩٢٩ أي بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتمدد عدد المدارس الحرة ١٢ مدرسة ، وكان عدد التلاميذ فيها ٢٦٤٦ ، وتحسنت الحالة بعد سنة ١٩٣٦ في عهد حكومة الجهة الشعبية في فرنسا ، واستطاع الشعب تذليل مختلف العقبات التي استعمرت تضعها السلطة الفرنسية ، فبلغ عدد هذه المدارس الحرة في العهد الحاضر ٤٦ مدرسة بها ١٤٢٦١ تلميذا ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس « القراءانية الأهلية » ، ويتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم الاحراز على الشهادة الابتدائية الحكومية أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة^(١) .

أما التعليم الثانوي المصري فيكاد يقتصر على المدرسة الصادقية التي يتلقى الطلبة فيها العلوم باللغتين العربية والفرنسية في آن واحد ، وهي تؤهل تلاميذها للحصول على شهادتها النهائية ، وكذلك شهادة البكالوريا الفرنسية . ويصرف على هذه المدرسة من أوقاف خاصة بها . وقد قامت هذه المدرسة بمهمة نشر الثقافة المصرية بين

(١) يجد ربنا أن نذكر ضمن التعليم الابتدائي « الكتابيب » وهي مدارس عتيقة معدة لتخفيف القرآن ومبادئ القراءة والكتابة ، وهي منتشرة في البوادي والقرى ، وعددها ١٨٠٠ مدرسة ، وعدد التلاميذ فيها ستة وثلاثون ألفاً ٪

طبقات الشعب منذ عهد بعيد ، وتخرج منها عناصر صالحة تبرز النهضة القومية في الوقت الحاضر .

ويوجد كذلك بتونس المدرسة العلوية ، وهي مدرسة ابتدائية ثانوية أسست لإخراج المعلمين . كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها « الأليسيه كارنو » وليسيه البنات . وللتونسيين حق الالتحاق بها .

والتعليم في هذه المدارس باللغة الفرنسية . ولذلك فإنها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القومية ، فظاولوا يرفعون الاحتجاجات ويطالبون السلطة الفرنسية بحمل لغة البلاد هي اللغة الرسمية للتعليم . وإزاء هذه الاحتجاجات اضطرت السلطة أخيراً إلى تأسيس فروع للتونسيين بهذه المدارس يعنى فيها باللغة العربية ، وتطبيق نفس البرنامج الذى تطبقه بالمدرسة الصادقية . ويبلغ عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الثانوية ١٢١٣ ، منهم ٧١٠ تلميذاً بالمدرسة الصادقية وحدها .

وترجع قلة التلاميذ بهذه المدارس إلى إهمال الثقافة العربية بها أولاً ، ثم إلى الشروط القاسية التى تشترطها الإدارة لالتحاق التلاميذ بها ، ومنها تحديد السن والنجاح في مسابقات الالتحاق والنفقات الباهضة .

أما التعليم بالجامعة الزيتونية فينقسم إلى ابتدائى وثانوى وعال ، وهو تعليم عتيق يشابه التعليم بالجامع الأزهر ، ولا تنظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عايشه . وقد قامت حركة منذ أول عهد الحماية المطالبة بإصلاح برامج التعليم في هذه الجامعة ، وأضرب الطلبة والشعب مراراً عديدة احتجاجاً على إهمال السلطة لشؤون الجامعة . وكان من نتيجة هذه الإضرابات أن جددت برامجها عدة مرات آخرها سنة ١٩٤٤ .

ويصرف على هذه الجامعة من أوقاف خاصة بها ، ويبلغ عدد الطلبة بها عشرة آلاف طالب ، وهم يتزايدون سنة بعد سنة .

وإلى جانب هذه الجامعة يوجد معهد ابن خلدون وهو معهد حر ، به قسم ابتدائى وقسم ثانوى ، يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة .

ولا يوجد بتونس تعليم عال حديث ، فليس بها جامعة عصرية ، ولذلك فإن الطلبة

يضطرون لاستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد بفرنسا ، إلا أن السلطة الفرنسية تضع في وجههم العراقيل ولا تدم بالمساعدة الكافية ، فضلا عن أنها تمنع سفر التونسيين لتلقي العلم في بلاد أخرى غير فرنسا .

وبعد هذه النظرة الإجمالية عن حالة التعليم بتونس ، يجدر بنا أن نذكر الإحصاءات الرسمية حتى يتضح للقارىء بصورة جلية محاربة فرنسا للتعليم بتونس : يبلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم ٧٠٠٠٠٠ ، لا يتلقى منهم التعليم سوى ٧٤٥٥٧ (منهم ٦٠٢٩٦ بالمدارس الحكومية و ١٤٢٦١ بالمدارس الحرة) ، في حين أن عدد الأطفال ، من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، الذين يبلغون سن التعليم في تونس لا يتجاوز ٧٨٧٥٠ ، يتلقى التعليم منهم ٥٥٤٧٤ . فتكون نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس على النحو الآتي :

١٠ ٪ من العرب

٨٥ ٪ من الفرنسيين

وإذا اعتبرنا عدد السكان تكون النسبة كما يأتي :

٢٦٦ ٪ من العرب

٢٠٢ ٪ من الفرنسيين

ومن هذه الإحصاءات الرسمية تتضح سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، وليس الأمر راجعاً لقلّة إقبال العرب على التعليم ، ولا لوجود عدد كبير من السكان في البوادي كما يدعى الفرنسيون ، وإنما السبب الحقيقي يرجع إلى السياسة التي تنهجها فرنسا من حرمان العرب من التعليم ، وحرصها على بقاء الأمية ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها .

أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن السلطة قد دأبت جميع المقبات في سبيل تعليم أبنائهم ، فأنشأت لهم مدارس كافية منتشرة حتى في البوادي بقرب المراكز القيمين فيها ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل المواصلات لنقل أبنائهم إلى المدارس ، وأنشأت لهم مساكن في ما ينيف على ثلاثين مدرسة موزعة في أنحاء القطر التونسي . والحقيقة هي أن السلطة الفرنسية تحارب انتشار التعليم بين طبقات الشعب ، وإذا اعتمدت كل سنة مبلغاً لإنشاء مدارس جديدة ، فإن القسط الأكبر من

هذه المدارس يخصص لأبناء الفرنسيين بنسبة ازدياد عددهم السنوى .
وليس أدل على نية السلطة الفرنسية فى مقاومتها لنشر التعليم من أن المجلس
الكبير قرر سنة ١٩٤٥ اعتمادات فى ميزانية التعليم تبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ،
ولكن السلطة الفرنسية عمدت إلى تحويل ٦٠ مليوناً منها إلى مصالح أخرى .
وإذا كانت اعتمادات التعليم سنة ١٩٤٦ تبلغ ٤٧٠.٠٠٠.٠٠٠ (أى زيادة
النصف تقريباً) فإن هذه الزيادة راجعة إلى الزيادة فى مرتبات الموظفين والمنح
المائلية التى قررت ، وكذلك ارتفاع الأسعار بصفة عامة .
وفى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ خصصت السلطة اعتمادات جديدة للتعليم
قدرها ٢٣٢ مليون فرنك ، من مجموع ميزانية بلغت العشرة مليارات تقريباً ، منها
١٠ ملايين فقط لأحداث مدارس جديدة ، وهو مقدار ضئيل جداً ، زيادة عن
كون هذه الاعتمادات وضعت فى باب الميزانية غير العادية ، بحيث تكون إدارة
المعارف غير مسؤولة إذا لم تصرف هذه الاعتمادات فى التعليم .
وخلاصة القول أن السلطة الفرنسية اتجهت فى سياستها التعليمية فى تونس
إلى محاربة اللغة العربية من جهة ، والوقوف بصفة عامة فى سبيل انتشار التعليم
من جهة أخرى .